The Historical foundations of The Democracy Concept Until 1848

الأسس التاريخية لفكرة الديمقراطية حتى عام 1848

د. سلام فاضل المسعودي
كلية التربية – جامعة كربلاء- قسم التاريخ

ملخص :

يمكن لنا تلخيص تاريخ الفكر الديمقراطي في أوربا حتى القرن التاسع عشر بعبارة واحدة " المسيرة الظافرة للديمقراطية" أذ ما من دولة في عالم الثقافة ألاوروبية صمدت امام أنتشار ألافكار والمؤسسات الديمقراطية حتى حيثما كانت هناك قوى اجتماعية تدافع عن نفسها كما رأينا مع ألامبراطوريات القديمة ، وحكم ألاقليات وألاقطاع ، وما من قوة فكرية حاولت ألحاق الهزيمة بالمعتقدات الديمقراطية أستطاعت تجاوز دائرتها الضيقة من الموالين ، وعمل المناخ الفكري على المساواة بين التقدم واشاعة الديمقراطية وجعل المقاومة المعادية للديمقراطية دفاعاً فارغاً وحماية لأشياء بالية تأريخياً ، وصراعاً بين القديم والجديد لكل مرحلة من مراحل الفكر الخاص بالسياسة والدولة تصورات تبدو جلية بمعنى محدد ، وتكون حتى بوجود أنماط كثيرة من سوء الفهم معقولة تماماً بالنسبة ألى قطاعات شعبية واسعة ، وكان هذا النوع من الوضوح والدلالة بالتأكيد في صف الديمقراطية خلال قرون عدة ولاسيما في بداياتها . ومن هنا تكمن فلسفة بحثنا ورصدنا لتاريخ الفكرة الديمقراطية حتى ظهور الثورات القومية في أوربا مع منتصف القرن التاسع عشر .

Abstract:

We can summarize the history of democratic thought in Europe until the nineteenth century and the one with the words "march victorious democracy" as no country in the world of European culture has withstood the spread of democratic ideas and institutions even where there were social forces to defend itself, as we have seen with the old empires, and the rule of minorities , and feudalism, and intellectual force tried to defeat the democratic beliefs could overcome the narrow circle of loyalists, and the work of the intellectual climate on equality between progress and democratization and to make anti-democratic resistance in defense of empty and the protection of things obsolete historically, and a struggle between the old and new for each stage of your policy Thought and state perceptions is evident specific words, and even be that there are many patterns of misunderstanding quite reasonable in relation to the popular sectors and wide, and it was this kind of clarity and significance certainly in the Democratic row during several centuries, especially in the beginning, and here lies the philosophy of our search and spotted the history of the democratic idea even The purification of the national revolutions in Europe, with the mid-nineteenth century.

المقدمة :

بات البحث في الأفكار والمفاهيم السياسية والاجتماعية من الضرورات اللازمة للدراسات التاريخية الحديثة ، ومن دون أدنى ريب فإن بعضاً منها مثل بناء الأمة والتنمية ، والمجتمع المدني ، والديمقراطية صارت تؤلف نسيج العالم المعاصر ، ولما كانت مراحل الديمقراطية بوصفها مفهوماً يعكس واقعاً اجتماعيا وسياسيا فقد حظيت من حيث المبدأ بالتبني على نطاق واسع بين الدول والمجتمعات بوصفها أنموذجاً مناسباً للحكم رافقتها قناعة راسخة بسيرورتها وأجراءاتها ، وبمرور الوقت أنتشرت الأنظمة الديمقراطية بشكل واسع إلى ان أصبحت المعيار الأساسي للمشروعية السياسية في الحقبة الراهنة، لذلك فأن فكرة الديمقراطية التي تعود في جذورها إلى العصور القديمة وتطورت حتى وصلت إلى الوقت الحاضر بدت وكأنها قصة انتهت بخاتمة سعيدة ، وعلى الرغم من انتصار هذه الفكرة التي أصبحت جزءاً من الواقع بغض النظر عن الزمان والمكان التي ظهرت فيه ، إلا انها بقيت بوصفها فكرة من ناحية ،وواقعا اجتماعيا وسياسيا من ناحية ثانية موضوع جدل عقيم ، لا يقف عند كون تاريخ الديمقراطية عرضة لتفسيرات متضاربة ، إنما نرى ان مفاهيم قديمة وأخرى حديثة تتداخل لتتمخض عن ترجمات غامضة وغير منسقة لتعابير ديمقراطية أساسية من مثل المعنى المناسب لمفهوم "المشاركة السياسية " ومغزى "التمثيل" ، ومدى قدرة المواطنين على الاختيار الحر بين البدائل السياسية، وطبيعة التمتع بعضوية أي جماعة ديمقراطية ،انها قضايا مهمة وملحة شغلت حيزاً كبير من النقاش السياسي المعاصر، دراستنا هذه تتبعت الأسس التاريخية وتطورها لفكرة الديمقراطية . مع ألاشارة ألى بواكير ظهورها في الحضارات القديمة بوصفها فكرة متأصلة في المجتمعات القديمة على الرغم من مفاهيمها الحديثة التي شاعت في العالم المتحضر،

والغاية من ذلك وضع القارئ امام حقيقة تاريخية هامة وهي ان الديمقراطية بوصفها فكرة لم تكن وليدة المجتمعات الاوربية فحسب ،إنما كانت وليدة حضارات أخرى سبقتها بقرون عدة ، وان لم تظهر بالمظهر الذي ظهرت عليه في المجتمعات الاوربية الحديثة .

مفهوم الديمقراطية :

تعرف الديمقراطية بأنها شكل من الأشكال الحكومية يتعذر بلوغها بلوغاً كاملا [1] وعرفت بأنها "حكم الشعب بنفسه " و " رقابة الشعب على الحكومة " كما تعرف بأنها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الانسانية وتقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤنها [2]

ويراها البعض ، مفهوم يعد الشعب مصدر السلطة تتقرر له جميع الحقوق على أساس من الحرية والمساواة حيث لا تمييز بين الافراد بسبب الأصل او الجنس او الدين او اللغة [3].

بينما يرى آخرون ان الديمقراطية ، هي تعميم الحضارة الراهنة بكل قيمها المادية والمعنوية على جميع الافراد بحيث تضم المشاركة في السلطة ، وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن واحترام الكرامة للجميع من دون استثناء [4]

ومن بين الخصائص التي تعرف بها بأنها نظام تمثيلي يتولى فيه اشخاص انتخبوا او تم اختيارهم من قبل هيئات عامة التحدث باسم جمهرة واسعة نسبيا من مواطنيهم ،مهمتهم النيابة عنهم في الدفاع عن مصالحهم او مواقفهم او أفكارهم لدى السلطة التنفيذية والتعبير عن حاجاتهم فيما يصدر عن السلطتين التشريعية والقضائية [5]

ان تعريف الديمقراطية ليس بالأمر السهل ، لأن المفهوم جوهري يتضمن معاني عدة ، ولا نشك على الأطلاق بأصل المصطلح السياسي الذي ظهر في اليونان القديم ،المتكون من كلمتين "Clomes " و"Krabs " اللتين تعنيان "حكم الشعب " مع ان المفهوم دخل الإنكليزية في القرن السادس عشر عبر كلمة "ديمقراطي " "Democratic" الفرنسية [6] ، فالديمقراطية تعني صيغة للحكم تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك والطبقات الارستقراطية .وتقضي وجود جماعة سياسية يتمتع افرادها بنوع من المساواة السياسية [7].

وعلى اختلاف تعريفاتها يبدو من الصعب اعطاء تعريفاً محدداً لها لمالها من كينونة خاصة ، وربما تمر قرون عدة في دولة ما قبل ان يقال عنها انها "دولة ديمقراطية " .فبلوغها يتطلب إعداد طويل لا تشهده الأنظمة "الأوليغاركية " التي يتعذر عليها ان تتحول بين عشية وضحاها الى ديمقراطية مهما تغيرت مؤسساتها تغييراً ثورياً . بينما يكفي حدوث انقلاب لتتحول الديمقراطية الى أوليغاركية في لحظة الانقلاب لتستبد في شؤن البلاد .وعليه فالديمقراطية وليدة عمليات تحول تدريجية طويلة الأمد وليست حدثاً فجائياً[8].

وكما يبدو من التعريفات أيضا ان الديمقراطية تتغير مع تغير شكل وأسلوب وطبيعة المفهوم الذي ينمو ويتطور تدريجياً مع الزمن ، فمثلاً من الخطأ ربط الديمقراطية بالمنظمات غير الحكومية أبان الثورة الفرنسية كأنماط سابقة للمجتمع المدني ،ذلك ان المطالبة بالبرلمان ،وحرية الاجتماع وشمولية حق التصويت لم تتوطد إلا مع ترسيخ الدولة الديمقراطية التمثيلية الحديثة في القرن التاسع عشر ، ثم تركزت بشكل أكثر بعد الحرب العالمية الثانية بسقوط حكومات الاستبداد في المانيا النازية وإيطاليا الفاشية [9].

فكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة :

كان الظهور الأول للديمقراطية في المجتمع العراقي القديم حيث عرف العراقيون القدماء القوانين والاصلاحات الاجتماعية وبقية متطلبات الإنسانية منذ (2500عام ق.م)أو قبل هذا التأريخ ،ففي المجتمع السومري القديم عرفت فكرة الحرية في حدود القانون ، وقد ظهر ذلك جلياً في إصلاحات الملك أوركجينا في الألف الثالث قبل الميلاد [10]كما أن النظام السياسي لسومر كان أصلاً يتسم بما يطلقون عليه أسم "الديمقراطية البدائية " باعتبار ان الديمقراطية لم تظهر إلا في وقت متأخر من العصور الشبيهة بالتاريخية ، وكان القادة المحاربون ينتخبون من قبل مجموعة من المواطنين يقدر عددهم (155) شخصاً ،ولفترات قصيرة عند الأزمات للسيطرة على مدنية ما[11].ما يشير الى الأسلوب الديمقراطي المتبع لأختيار عناصر القادة المحاربين عند الأزمات للإمساك بزمام الأمور في المدن على الرغم من قصر المدة الزمنية لذلك .

ويبدو أن قصة الخليفة التي تصف كيفية انتخاب انليل او مردوخ لمنزلة بطل الالهة لمحاربة تيامه وانتصاره عليها ، كانت انعكاسا لما قد جرى على الأرض في ظروف مشابهة (مصيرية) ولا يتطرق أي شك حيال وجود "المجالس المحلية " إبان عصر فجر السلالات السومري ،ولاسيما "مجالس الشيوخ " التي كانت تلعب دوراً ما في توجيه حكومة كل مدينة [12].

وأشار النص الذي دون الخطاب الذي دار بين جلكامش ومجلس الشيوخ الممثل لمدينة أوروك الى تحذير المجلس لجلكامش من نتائج اندفاعه لغزو لبنان "جبل الأرز " عندما ناشدهم بذلك ،ما يؤكد ان ملوك سومر كان يتعذر عليهم القطع او الإقرار بأمر هام دون موافقة المجالس التشريعية في عموم مدن سومر [13].

ولم يقتصر الأسلوب الديمقراطي المتبع في العراق القديم على المجتمع السومري القديم إنما تعداه الى المجتمع البابلي القديم ،حيث كان الناس سواسية امام القانون ،لا فرق بين الغني والفقير، على الرغم من طبقية المجتمع البابلي الذي كان مؤلفاً من ثلاث طبقات وهي الأحرار وأنصاف الأحرار ،وطبقة العبيد . وأما العبيد المذكورين في الشرائع البابلية فمعظمهم من خارج البلاد ، وفيما يخص العبيد من البابليين ، فأن عبوديتهم كانت مؤقتة ،وتنتهي بانتهاء الجرم الذي دفع بهم الى العبودية [14].ما يشير الى ان الديمقراطية في العراق القديم كانت حكراً على طبيعة وشكل النظام السياسي الذي يعتمد سلطة القانون في التعامل مع الناس ، دون أن تكون لها قواعد شعبية تكرس حقوق الناس في موازنة سلطة القانون .

وفي المجتمع المصري القديم حيث أزدهرت حضارة وادي النيل في ألالف الثالث قبل الميلاد وعمّرت من نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة عام شهدت مرحلة الدولة الفرعونية الوسطى تطوراً في مجال الحقوق والحريات العامة ، وذلك بأصدار القوانين التي تكرس حقوق ألافراد من مثل ، قانون **" المعايير العادلة لأجور العمل "** كما تخلى الفراعنة في هذه المرحلة عن فكرة **" ألوهية البشر"** وألاعتقاد بأن روح ألالهه قد حلت بجسد فرعون ، واكتفوا بتنصيب أنفسهم ملوكاً على الناس ، وهم عباد للآلهة معهم .

فظهرت طبقة من علية القوم كان لها دوراً مهماً في تكريس حالة المشاركة في الحكم من خلال تشكيل مجلس أستشاري مهمته تقديم المشورة للملك في أدارة أمور الدولة .[15]

وفي المجتمع الأثيني في اليونان القديم ،مارس الشعب نوع من الرقابة على الحكومة ،ولفترات قصيرة كانت تختفي ثم تعود وتظهر مرة أخرى من حين لأخر في فترات عابره ،لذلك ظلت قواعد بنيتها متزعزعة وبعيدة عن الرسوخ في أذهان الناس ويكفي الاطلاع على الآداب اليونانية ،لمعرفة وهن قواعد الديمقراطية اليونانية ،وتهافت اسطورتها ،على الرغم من شغف الشعب الاثيني بالحرية ،غير إنه غفل عن مستلزمات بقائها ،لاسيما الشعور العام والوعي المتناهي لتجاوز المنازعات الفئوية والمصلحية [16] .

عارض كبار فلاسفة اليونان الديمقراطية الاثينية ، ولاسيما الفسطائيون (العناديون) ،إذ شرحوها تشريحاً ساخراً باستثناء سقراط المفكر الوحيد الذي حبذ الديمقراطية الاثينية ودافع عنها ،وكان جزاءه عقوبة الموت [17]شكلاً أكثر مما هي جوهراً وظلت أغلب نوادي أثينا نوادي أوليغاركية تسودها قوة الأقلية ،كما أفتقر اليونانيون الى الروح القومية ،وربما كان السبب وراء تدخل القوى الخارجية في شؤونهم ،الأمر الذي حال دون المحافظة على ديمقراطيتهم التي تعذر ترسيخها في نفوسهم ،بسبب انعدام الشعور القومي ،ووعي الشعب لوحدته ،حيث سرى بينهم الوعي بامتياز ثقافتهم على الثقافات نظرة أحادية قاصرة ،فكل مدينة يونانية كانت هي بانجازاتها الثقافية ،وترى في ثقافتها تميز ورقي على حساب الثقافات الأخرى [18]،ولذلك ظلوا ينظرون الى الإنجازات الثقافية نظرة أحادية قاصرة .فكل مدينة يونانية كانت تتباهى بانجازاتها الثقافية ، وترى في ثقافتها تميز ورقي على حساب ثقافات المدن المجاورة والمنافسة لها. ولكن المشكلة أن هذه الثقافة كانت قد ازدهرت في دائرة صغيرة وفي فئة محددة من أبناء أثينا واقتصرت على من أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في خلقها ، في حين أبتعدت عن فئات أخرى كثيرة ما أسهم في رفع وتميز فئة من الناس على حساب الأخرين ، وهذا ما تقره الثقافة ولا تقدره القومية التي يتساوى فيها الصغار والكبار ، فالقومية توحد الشعب توحيداً تعجز عنه الثقافة مهما علت درجتها ،ولهذا فشلت في توحيد الشعب الأثيني الذي لا توحده القومية ،وظلت نظرة الديمقراطية الاثينية للشعب نظرة حصرية قاصرة وممارستها حكراً على الأقلية من المواطنين على الرغم أن ممارستهم لها كانت ممارسة كاملة [19] .

كما حُرم المقيمون الأجانب والعبيد من حقوق المواطنة ،فالعبيد جردوا من كافة حقوقهم ،مع إنهم يشكلون ثلث السكان والنساء يعشن بعزلة اجتماعية شبيهة بعزلة نساء الشرق القديم ،في حين تم استثناء نديمات الطبقة العليا من تلك العزلة [20].وفي ظل تلك الأحوال صارت الشكلية السمة المميزة للديمقراطية ،دون أن تكون قواعد شعبية وغابت عنها الصورة الحية لمبدئها الذي يبرر وجودها .

وتعرضت التجربة الديمقراطية في روما للصعوبات التي تعرضت لها نظيرتها التجربة اليونانية ، فأعلنت انطلاقتها ،بل وأودت بحياتها ، وكان لظاهرة العبودية أثرها الكبير في أخفاق التجربة الديمقراطية عند الرومان والذين أتخذوا من العبودية قاعده لاقتصادهم وتمادوا في ذلك حتى بات نظام العبودية عندهم يشكل عائقاً في طريق الديمقراطية كما كان في العالم القديم [21] فالمفهومان لا يلتقيان في طريق واحد لأن الديمقراطية تكرس حقوق الأشخاص اياً كانت منزلتهم الاجتماعية .بينما تقوم العبودية على أساس الرفض المطلق للإقرار بحقوق الأشخاص المدنية ، وحيث أن الرفض قائماً ،والعبودية قائمة ،فلا سبيل للتسلم بمفهوم حقيقي للديمقراطية ،لاسيما وأن العبودية ،كانت ظاهرة عامة شائعة في العالم القديم والقرون الوسطى لدرجة كان من الصعب على الناس ان يتصوروا مجتمعاً يخلو من العبيد [22] .

وعلى الرغم من تبرير البعض من قادة الفكر والفلاسفة للعبودية ودفاعهم عنها ،فأن البعض الاخر منهم تصدى لانتقادها وظل موقفهم ثابتاً منها الى أن أخذت الروح الديمقراطية تسري في فكرهم في أواخر أيام روما ،إذ انكر بعضهم تفاوت الشعوب والطبقات وفند آخرون القول السائد آنذاك "بعبودية الناس الطبيعية " مشددين على وجود العقل بعدّه المحرك الأساس في جميع البشر ، وأعلنوا إنه لا فرق بين "عبد" و "حر" ، وميزوا أيضاً بين التباين في الحقوق المدنية والتساوي في الحقوق الطبيعية ،فقبلوا العبودية إذا كانت في أطار القانون المدني مع أهمية المساواة بين سائر البشر في القانون الطبيعي ،وعدّت الآراء الجديدة هذه قاعدة فكرية لنشوء الديمقراطية [23].

ومما أعاق فكرة تقدم الديمقراطية الشاملة نظرة الامتهان الى الذين يتعاطون عملاً يدوياً ، والذين يقومون بممارسة نشاطات اقتصادية متواضعة ،حيث تم النظر اليهم نظرة دونية ،وتجاهلت حقوقهم المدنية ،وأصابت هذا التجاهل غالبية الناس لأن أكثرهم كانوا في العالم القديم كما لايزالون اليوم في مناطق واسعة من العالم يعانون الجهل ، والاهمال وشغف العيش ، ويفتقرون الى المواد ويحتاجون الى التنمية ، وينشدون فرصاً يحلمون في بلوغها ،فلم يكن هناك تلائم بين فكرة الديمقراطية وبين حياة هؤلاء وأغلبهم من الفلاحين ،الذين كانوا الأكثر عدداً ويشكلون مجتمعات زراعية واسعة في العالم القديم [24].ولذلك ظهرت الديمقراطية أكثر ما ظهرت في المدن التي تمتع أناسها بنوع خاص من الامتيازات جنبهم الوقوع في معاناة ومأساة الغالبية الأخرين . فالمدينة كانت هي الدولة ، وما جاورها من أراضي كانت تابعة لها . فاقتصرت ممارسة الحق الديمقراطي على سكان المدينة في حين تم تهميش سكان الأراضي المجاورة وغيبوا من ممارسة هذا الحق وظهر انحدار ممارسة الديمقراطية في روما في العهد الأخير من تاريخ الجمهورية الرومانية .حيث غيبت الجمهورية (مفهوم المواطنة) لدى سكان ممتلكاتها المترامية الأطراف .بحيث كانت مواطنيتهم رمزية فقدوا فيها التزاماتهم ومسؤولياتهم تجاه وطنهم ،وظلت حقوق المواطنة رهينة بانتساب المواطن لمدينة روما [25]،ما أفقد المفهوم معناه الديمقراطي الكامل الى ان نضجت الفكرة القومية، حيث ساهمت الى حد ما في الوصول الى الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت في العصر الحديث ،وعدَّت السبيل الوحيد لحكم البلاد حكماً ديمقراطياً ،ولجهل العالم القديم لهذا السبيل مغزاه ودلالته ،بقيت الديمقراطية على ما عرفت بها قديماً [26] ويبدو أن هناك جملة عوامل كانت السبب وراء ضيق أفق الديمقراطية في أثينا وروما وضعفها وفقدانها لمستلزمات امتدادها الى سائر البلاد الأخرى ،منها مثلاً :فقدان مفهوم القومية ،واعتماد الاقتصاديات القديمة على قاعدة الرق ،وحصر الفرص الثقافية بفئات تعد نسبياً صغيرة العدد ،وغياب النظريات الديمقراطية التي تطالب بالحقوق السياسية للأشخاص كونهم أشخاصاً[27].

فكرة الديمقراطية في العصور الوسطى .

كانت العصور الوسطى قد شهدت ازدهار حضارتين الإسلامية والبيزنطية التي عُدت وريثة الامبراطورية الرومانية وامتداداً لها ، من حيث طبيعة النظام السياسي المتبع والقائم على الأساس الوراثي في الحكم والحق الإلهي للملوك ،في حين شهد الشرق ازدهار الحضارة الإسلامية التي أدت دوراً ريادياً للإنسانية ،حيث كان الإسلام ثورة انسانية شاملة على المظالم الاجتماعية وحقوق الملكية المقدسة ،واستبداد الطبقات القومية بالطبقات الضعيفة ،كما كان رؤية جديدة للعالم في شتى المجالات .فلم يقتصر دوره على الثورة الاجتماعية ،بل جاء بنظرة جديدة للكون ،ولعلاقة الانسان بالعالم ، ولعلاقة البشر بعضهم مع البعض الاخر ، فالمعدمين من الموالي والعبيد والمستضعفين ،وضحت رؤيتهم للأسلام بسبب تحررهم من أي عبودية أو جذور طبقية تفسد الرؤية الصحيحة او تعطيلها [28].

لذا فأن الإسلام يعطي لكل فرد من المسلمين بل وحتى لغير المسلمين من سائر البشركامل الحرية في جميع المجالات المشروعة مادام لا يضر بحرية غيره [29].وكامل الحرية بتحرير الفكر واختيار الدين وعدم اجبار الناس على اعتناق الدين حتى ولو كانوا في بلاد الإسلام وتحت رعايته وحمايته ،وقد عبر القرآن الكريم عن حرية العقيدة والفكر بقوله تعالى **"لا أكراه في الدين "**[30].وأعتمد رسول الله (ص) ذلك في كل حروبه الدفاعية وغزواته ،على الرغم من الانتصارات التي حققها فأنه لم يجبر خصومه على اعتناق الإسلام بل كان يعرض عليهم ذلك ، فمن قبل عرضه اعتنق الإسلام ، ومن لم يقبله فلا جبر عليه بالقبول [31].طالما تبين الرشد من الغي والحق من الضلال ،وأصبحت الحجة قائمة على جميع الناس ، فلا يجوز الاكراه في الدين ، لأن الدين ليست كلما يرددها المسلمون ، وطقوس جامدة يؤدونها إنما هو عقيدة وكيان ومنهج في التفكير [32].

أرسى الإسلام فكرة الحرية والمسؤولية .الفكرة التي نمت وتطورت في المجتمعات الغربية في عصر النهضة الأوربية ،إذ قامت حرية الانسان ومسؤولية على أساس خلق الأنسان كما تضمنته البنية العقيدية للأسلام ،كما أوجد فكرة السلطة الموازية لسلطة الدولة (سلطة مؤسسات المجتمع المدني).الفكرة التي تبلورت في مراحل متقدمة من تجربة الحكم الديمقراطي في الغرب ، فهي فكرة إسلامية تضع للمجتمع سلطة بموازاة سلطة الدولة .قائمة على القاعدة الشرعية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ،حيث وزعت السلطة في المجتمع على نحو أكثر شمولاً وأتساعاً .مما هي عليه سلطة مؤسسات المجتمع المدني ،لأنها أي (القاعدة الشرعية) تحمل مسؤولية ممارسة السلطة لكل دوائر المجتمع وصولاً الى اصغر هذه الدوائر وهو الفرد ، وبهذا التشخيص يمكن تجاوز التفسير التقليدي للحديث النبوي الشريف **" كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته "** [33] بالقول بأن كل أفراد المجتمع أو الأمة ، ما دام يملك حق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ،فهو يملك سلطة عامة هي سلطة النقد غير المقيدة وتطال أوسع مستويات المجتمع والدولة ،فكل فرد يعد عضو في السلطة ومسؤول أمام الله والمجتمع [34].

تغيرت المفاهيم الإنسانية في أوربا بسبب انتشار الاراء الدينية والقانونية المواتية للديمقراطية ، ولم يقترن تغير المفاهيم بتغيير المؤسسات لهذا تطورت الأفكار الديمقراطية دون أن تتقدم المؤسسات ،وظلت لهذه الأفكار قوة المعايير الخلقية التي تؤثر في ضمائر الناس ،أكثر من تأثيرها في تنظيمهم السياسي ،فكانت المبادئ الإنسانية في وادي والسياسات المتبعة في وادٍ آخر ،لأنها أي (السياسات) مستمدة من أفكار غير ديمقراطية ، في حسين ظل للأفكار الديمقراطية سياقها الديني الذي يحول دون تطبيقها ، بحكم طبيعة العصر الذي يغلب عليه الطابع الديني [35]. كما إن التفاهم الذي كان سائداً بين الدولة والكنيسة لم يكن يساعد على نمو الديمقراطية ،إذ نشأت في ظل هذا التفاهم أوضاعاً عطلت حرية الرأي ،فكان للدين الذي يسيطر أتباعه على ناصية الحكم قوة الاكراه على جميع الناس ، فيما كان للدولة سلطة قمع المعتقدات الدينية المخالفة للدين الرسمي ، الأمر الذي جعل من الدولة أداة وسلطة زمنية للكنيسة في آن واحد ،وأصبح عملها مرهون باستشارة السلطة الأوليغاركية ،فكان تحالفاً دينياً نفعياً بين الدولة والكنيسة [36].ما تعذر على الكنيسة بنظامها التسلسلي التقليدي أن تنصر الديمقراطية ، وتحول دون فسح المجال أمام حرية التفكير الذي يعد ركناً أساسيا من أركان الديمقراطية .

تطور فكرة الديمقراطية في العصور الحديثة .

تغيرت الحال أبان حركة الإصلاح الديني ،حين تفرقت المسيحية فرقاً وأحزاباً ، وبرز دور الفرق الدينية في تطور الديمقراطية الحديثة ،ولاسيما بعد احتدام الصراع بين المعتقدات الرسمية السائدة ،وبين المعتقدات الجديدة المناضلة في سبيل التساوي في حقوق المواطنة ، غير ان تنوع الفرق الدينية ، وضع نمو الديمقراطية أمام معوقات ،أبرزها الفتن التي بلغت حداً من الشدة ،حمل الناس على تقبل تجاوز الاعتقاد الديني الى مبدأ المواطنية ببطء وتردد والتسليم بمبدأ **"الاختلاف بالعقيدة لا يحول دون الانتساب الى مواطنية مشتركة "**، حتى غدا هذا المبدأ فيما بعد بمثابة حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي في اوربا الغربية ، واتخذ كمنطق لتحرير الشخصية الإنسانية من رقابة الحكومة ، وبالتالي خطوة هامة على طريق التحرير الإنساني والفضل يعود للفرق الدينية التي أدت دوراً ريادياً في تحقيق هذا التحرر ، إذ واجهت تعصب الكنائس الرسمية المرير برغبة جامحة للحرية ، فرفضت الانصياع للحاكم الزمني ، وتمردت لتحقيق غايتها الأولى الحرية الدينية ، وهو ما ساعد الشعوب الغربية في النهاية على الظفر بتحقيق حرية الفكر [37].فهي بذلك خدمت قضية الحرية ، وهي تخوض غمار الصراع لتحرير نفسها من اضطهاد الكنائس الحاكمة ،حتى دانت الديمقراطية الغربية بالكثير لهذا الصراع الديني ، واصبح النصر في هذا الصراع مثلاً يحتذى به لانبثاق الحرية العظيمة من المحنة العظيمة .

وعند أنحلال النظام ألاقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى وقيام ملكيات ذات سلطة مركزية تستند على أساس قومي نجحت دول غرب أوربا مثل إنكلترا وفرنسا واسبانيا والأراضي المنخفضة في توحيد المماليك وبسط السلطة المركزية في انحاء البلاد فأخذت السلطة تتركز في مركز واحد ،وسيادة الدولة تنقاد للملك ،وساعد عصر النهضة على دعم القوى الباعثة للقومية واستكمال الشخصية المستقلة للأمم ،غير ان وجهة الدولة الجديدة كانت غير ديمقراطية [38]ومع ذلك استقطبت الشعب حول حكم واحد ،ففسحت بذلك المجال لتحقيق المفهوم الأوسع للديمقراطية الذي تعذر تحقيقه في أثينا وروما ، ومهدت السبيل أمام تطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقا حياً ،على الرغم من ان هذه الفكرة كانت معروفة في القرون الوسطى ،من منطلق ان الشعب هو مصدر

السلطة السياسية ، فالتقى الاثنان في ظل الدولة الوطنية ، وأصبحت الدولة الجديدة تعبيراً عن وجود الشعب الإنكليزي او الفرنسي او الاسباني ، فتعزز مفهوم المواطنة لدى الشعب الذي عد الدولة دولته وتولد لديه الشعور بحقوقه إزاء دولته [39].

كانت إنكلترا طليعة هذا التغيير ، مستفيدة من طبيعة موقعها الجغرافي الذي يقيها من ويلات الغزو الخارجي ، ويساعدها على ان تكون مركزاً تجارياً [40].لذلك تغلبت على مختلف الانتكاسات التي عرقلت طريق النمو السياسي على مدى سبعة قرون حتى وصلت الى تكوين مؤسساتها الديمقراطية ، وكانت التجربة الإنكليزية قد بدأت عام 1215 بصدور وثيقة المكناكارتا [41] التي عدها المؤرخون الخطوة الأولى في طريق النمو الديمقراطي الانكليزي ،وتعززت بعد خمسين عاماً من صدور هذه الوثيقة أثر الخطوة التي اتخذها سيمون دي مونتفور عام 1265 بدعوته لممثلي المقاطعات ونبيلين من كل مديرية ليجلسوا في البرلمان مع الاشراف حتى اصبح البرلمان بتشكيلته الجديدة بداية مجلس العموم الذي عُد أساس الديمقراطية الحديثة ،مع ان البرلمان الإنكليزي لم يكن المجلس التمثيلي الوحيد من نوعه فقد كانت الى جانبه مجالس الكنائس ، والاقاليم والنقابات ،والمحلفين في المحاكم ،ولكن جميع هذه المجالس والبرلمانات لا تتعدى كونها هيئات قضائية أو تنفيذية تشكل من وجهاء تم اختيارهم لذلك لم يكتسب وجودها المعنى التاريخي الذي أكتسبه البرلمان الإنكليزي ،لان دعوة ممثلي المقاطعات للاشتراك في البرلمان الإنكليزي ،كانت سابقة لم يعهد أليها أي برلمان من قبل [42].

ولا غرابة إذ ما اقترن تاريخ الديمقراطية الغربية لقرون بتاريخ نمو مجلس العموم البريطاني ،خاصة إذا ما عرفنا إن صلاحياته كانت واسعة منها مثلا كان له حق الانفصال عن مجلس النبلاء الأعلى ، وانتزاعه حق فرض الضرائب ،وفرضة الرقابة على سياسة الحكومة المالية ، واعتراضه على سياسة استبداد الملوك ،وتجريده إياهم من السلطة ،وتقويضه للامتيازات الطبقية ،وإيقاف رقابة مجلس اللوردات له ،وغيرها من الامتيازات التي انتزعها لتوسيع الحقوق السياسية للمواطنين [43].

وبينما كان مجلس العموم ماضياً في تحقيق العملية الديمقراطية ،ظهرت في العالم الغربي قوى جديدة أثرت في فعلها الثقافي والاقتصادي في تغيير ودفع حالة المجتمع الغربي من وضع الجمود الى الحركة ، وكان هذا التغيير يأخذ طابع الهدوء والنمو التدريجي في بعض البلدان ، وطابع العنف الثوري في بلدان اخرى . ففي بلاد مثل إنكلترا ،كانت سمته النمو التدريجي ،لان مؤسساتها السياسية ظلت تتحرك وتتغير مع تغير الزمن ،كما إن الحرية لم تصل اليها طفرة واحدة ،ولكنها أتسعت اتساعا تدريجيا ،وانبثقت من سابقة بعد أخرى ،فكونت هذه السوابق المتتابعة تقاليد الحرية الإنكليزية [44] . لذلك تمكن الإنكليز بفضل هذه التقاليد من تكييف الأجواء الديمقراطية لبلادهم تكييفا هادئاً ،تتناسب وتغيرات النظام الاجتماعي عندهم ، في حين بقيت المؤسسات السياسية في بلاد أخرى على جمودها ، ما فسح المجال امام القوى الجديدة لتشق طريقها عبر العنف ، وما إن انتهى القرن الثامن عشر حتى أنقضت عليها [45]،وقد تزامن ذلك مع سريان الايمان بمذهب حقوق الانسان ، وتجسد ذلك لأول مرة في **"الإعلان الأمريكي لحقوق الانسان "** الذي صدر إبان الثورة الامريكية . إذا نادى بأن **" جميع الناس يخلقون متساوين "** [46]،فتجاوبت هذه الكلمات مع كلمات مماثلة ترددت في فرنسا قبل سنوات في البيان الشهير المعروف بـ **"العقد الاجتماعي "** [47]. فلم تكن الديمقراطية كما يصفها الرئيس أبراها لنكولن مجرد " حكم الشعب بالشعب وللشعب" ، أنما تضمنت قيوداً على حكم ألاغلبية ، ذلك أن تكوين الولايات المتحدة بوصفها دولة وأمة هي نتاج لجهود المستوطنين من أمم عدة ، والذين كانوا ينتمون ألى معتقدات سياسية وأجتماعية ودينية مختلفة .أذ قامت هذه البلاد بشيء لم يسبقها أليه أحد من أجل جعل هذه الشعوب أمة واحدة . فجاءت ألتعددية نعمة عليها لا كلعنة كما يعتقد البعض . ووضعت ضمانات مفصلة لمنع ألاغلبية من أن تصبح قوة ظالمة لتفوقها عددا . فكان أنموذجاً مثالياً يحتذى به في تكوين أمة واحدة من شعوب عدة وبثقافات مختلفة ، مع أن هذا النموذج لم يصل ألى غايته في بعض ألاحيان ، ففي الوقت الذي كان فيه على ألاميريكيين أن يكونوا متسامحين مع ألاجناس ألاخرى ، واصحاب المعتقدات الدينية ألمختلفة وذوي الخلفيات الثقافية المتباينة كانوا عدوانيين أحياناً ومع النظر الى جانب الخير فقط ، وجانب الشر كذلك ، تبقى هذه الرؤية قاصرة عن رؤية الصورة الكاملة ، وربما فيها أساءة لفهم جوهر الديمقراطية الذي يتمثل في بحث شعوب مختلفة عن أرضية مشتركة . [48]

ومن ألاهمية بمكان أن ندرك أن أعلان ألاستقلال هو أكثر من كونه مجرد أعلان أصدرته ثلاث عشرة مستعمرة أنكليزية على الساحل الشرقي لأميريكا الشمالية ، حيث عدت نفسها بموجبه قد تحررت من الولاء لبريطانيا العظمى ولملكها جورج الثالث ، ففي أعلان ألاستقلال نجد ألافكار الاساسية ألتي عدها ألاميريكيون في ذلك الجيل ضرورة لحياة شعب حر ، كما يحدد اعلان ألاستقلال أيضاً شكل الحكومة التي يريدها الشعب ، والمسؤوليات المتبادلة بين الحكومة ومواطنيها لكي يُصان النظام والحرية . [49]

وفي عام 1763 عندما وضعت الحرب الفرنسية – البريطانية للسيطرة على أميريكا الشمالية أوزارها . كان سكان القرى والمستعمرات البريطانية يشعرون انهم يشتركون مع ابناء عمومتهم في البلد ألام في اللغة والثقافة والتقاليد ، وألاهم من ذلك اشتراكهم معاً في الحقوق والواجبات ، وقد عززت مجتمعات التخوم في المستعمرات ألاميريكية مفهوم التوسع في الحكم الذاتي ، ذلك المفهوم الذي يعني عدم تدخل الحكومة في شؤون الحياة اليومية للمواطنين ، وان هدف الحكومة هو فقط حماية ممتلكات المواطنين وصيانة حريتهم . ومن الممكن العثور على بذور هذه ألافكار بوضوح في ألفكر الانكليزي ، ولكن تغيراً بطيئاً قد طرأ على القانون الانكليزي والحكومة البريطانية في القرن الثامن عشر من أجل تخويل الملك والبرلمان على وجهه الخصوص مزيداً من السلطة . [50]

رفض ألاميريكيون على أية حال فكرة الحكومات المستبدة والحكام السلطويين مدعين ان ذلك مخالف للتقاليد البريطانية في الحقوق ، وكانت الكتيبات التي بدأت تظهر في المستعمرات أوائل الستينات من القرن الثامن عشر تهاجم قوة البرلمان المتزايدة وتحذر من تزايد السلطة التي ستقوض الحريات الفردية. وعندما حاول ألانكليز تعزيز سيطرتهم الاستعمارية واجهوا تياراً قوياً من المقاومة في المستعمرات ، حيث واجه سكان المستعمرات محاولات الحكومة في فرض الضرائب بألاحتجاجات والرفض ، ماجعل جهود الحكومة في هذا المجال تبوء بالفشل [51]، وفي اوائل السبعينات من القرن الثامن عشر تفككت الحكومة الملكية في

المستعمرات ألى أن أصبحت السلطة الحقيقية الفاعلة فيها عام 1775 السلطة المنتخبة محلياً . وكان لدى السلطات أفكاراً واضحة نسبياً عما يجب على الحكومة عمله أو لاتعمله ، وكان ألاميريكيون الى حد كبير ، وفي معظم المستعمرات يحملون هذه ألافكار ان أهمية اعلان ألاستقلال الدائمة تنبع جزئياً من قدرة من كتبوا هذا ألاعلان على ألاخذ بنظر ألاعتبار هذه المشاعر والتعبير عنها . أذ أعتقدوا أن المستوطنين كانوا تواقين لحماية حقوقهم التي منحهم أياها الله . وعلى أية حال من ألخطأ أعتبار ألاعلان مجرد وثيقة دعائية ، لأنه في الواقع أكثر من ذلك بكثير . أنه خلاصة قرن ونصف من حياة ألاستعمار التي طور خلالها المستوطنون في اميريكا الشمالية أفكارهم الفريدة عن مفهوم الحكومة أنها عملية حولت المستوطنين تدريجياً من كونهم أنكليز الى أمريكيين.[52]

أن قائمة المظالم التي أوردها توماس جيفرسون (بوصفه أحد أبرز ثلاث خبراء ممن كتبوا وثيقة ألاستقلال) لتعزيز أتهامه للملك بأنه نقض ألتزاماته تجاه الشعب بالكاد تعد مقنعة للقارئ المعاصر ، حيث قام كغيره من الدعائيين الجيدين بتشويه التاريخ من اجل خدمة اهدافه ، ولكن المتمعن بعناية لهذه المظالم سيلاحظ أنها تضم افكاراً تعد أساسية للديمقراطية ألاميريكية ، من مثل ، أن الحكومة عبارة عن عقد بين الناس وبينها يمكن ألاطاحة بها في حال فشلها في تحقيق التزاماتها ،ووجودها يعد حماية لحقوق ألافراد وممتلكاتهم ، والمتهم بأرتكاب جريمة ما يحاكم من قبل هيئة محلفين مشكلة من أقرانه ، ولايحق لحكومة الولاية الدخول ألى دور المواطنين دون تفويض رسمي ، ولايجوز فرض الضرائب دون موافقة الشعب .[53]

ومن الناحية الدستورية فقد حقق ألاعلان أغراضاً مختلفة ، أذ كرس ألاعلان نظرية العقد كأساس لفلسفة الحكومة ألاميريكية ليس في عهد الجيل الثوري فحسب ،بل للأجيال القادمة أيضاً . وبعد وقت طويل من نسيان الناس المظالم التي أرتكبها الملك جورج الثالث ، ظل ألاعتقاد راسخاً لدى ألاميريكيين ، بأن مهمة الحكومة ،هي المحافظة على حقوق الناس وبألامكان حلها أذا ما فشلت في ذلك . وعلى الرغم من أن أعلان ألاستقلال أرتكز ألى خبرة ألاجيال ألاميريكية والبريطانية ،ألا أنه تجاوز تلك ألافكار ، فقد كان كما وصفه كثير من الكتاب المعاصرين بياناً راديكالياً في نظرته لأهداف الحكومة . وعندما بدأت الدولة ـ ألامة بالظهور في اوروبا أواخر العصور الوسطى كان المفهوم السائد عن دور الحكومة هو أنها موجودة لحفظ النظام وحماية استقرار المجتمع . ولكن اعلان ألاستقلال الذي لم ينكر الحاجة لحفظ النظام أكد بأن الهدف الرئيسي للحكومة هو حماية حقوق الفرد ، ولأول مرة أصبح الفرد وليس المجتمع هو ألاسمى وأصبح نجاح الحكومة لايقاس بمدى تنظيم المجتمع ، ولكن بمدى حرية الفرد[54] . وهكذا كانت الديمقراطية ألامريكية تجسيداً للمقدمات التي ذكرت في بيان ألاستقلال لعل أهمها ،**" هناك حقائق معينة واضحة بذاتها ، يولد الناس متساوون ولهم حقوق لايمكن تجريدهم منها ، وأن الحكومات تستمد سلطتها من موافقة المحكومين ، وهدف الحكومة هو حماية هذه الحقوق "**[55]. لم تفقد هذه المشاعر قوتها كمصدر ألهام للناس حتى اليوم ، ويبدو أنها علامة للنجاحات التي حققتها الديمقراطية ألامريكية ، كما أنها علامة للفشل الذي منيت به .

ومع كل هذا فأن الزلزال الاجتماعي وقع في فرنسا لا في الولايات المتحدة . وكان وقوعه نتيجة الى التفاوت الواضح بين تقدم فرنسا الثقافي ،وبين تخلف مؤسساتها السياسية الشأن ،لاسيما أن تقديس العقل كان سمة التقدم الثقافي طيلة القرن الثامن عشر ،حتى عرف بعصر "العقل " وتجاوز آداب تقديس العقل الى اهداف أخرى ،وتصدرت فرنسا البلدان الاوربية في هذا المضمار [56]. وظل نظام مؤسساتها على الرغم من اسبقيتها الثقافية نظام ملكية طبقية مطلقة ، فكانت الطبقة المتوسطة بطبيعة وضعها الاجتماعي أقوى الطبقات وعياً للتباين بين المؤسسات الفرنسية السائدة وروح العصر [57] ، ألأمر الذي أوجد الثغرة السياسية التي اندفعت منها الثورة الفرنسية باتجاه إحداث التغيير في الواقع الفرنسي ،فكانت الثورة الفرنسية عبارة عن حركة إنقضاض قامت بها الجماهير الساخطة على المؤسسات الجامدة ،يدفعهم اعتقادهم الراسخ بالحصول على نظام جديد يعيش في ظله جميع الناس أحراراً ،ينشدون فيه ديمقراطية تقوم على أساس حقوق الانسان [58]،مع أن بلوغ الديمقراطية لم يكن بالسهولة التي تصورها قادة الثورة الفرنسية ،ولكن بمجرد إعلان الاعتقاد بها يمثل هذا الاستياء زعزع قواعد الملكية البالية في جميع إنحاء أوربا ، فأثار هذا الإعلان سخط المحافظين وأعجاب المجددين الذين اعتبروه فجراً جديداً للحرية الإنسانية ،ولكن الكثير من هؤلاء تفاجئوا بتغييرات الثورة المؤلمة ،حينما تحولت الى قيصرية جديدة ،ومن ثورة إنسانية عامة إلى حركة قومية [59].

وكيفما كانت نهايتها فأن تأثيرها الشامل أدى الى أحداث تغييرات كبيرة في طبيعة الحياة السياسية للعالم الأوربي وأمتد تأثيرها الى القرن التاسع عشر ،حيث أكتسبت فيه القومية والديمقراطية معاً مزيداً من القوة .

وما أن انتهت الثورة الفرنسية فعاليتها السياسية ،وأنكشف غطاء انحرافها من جديد للدفاع عن مبدأ الديمقراطية الذي نادت به حتى شهدت تراجعاً اقتصاديا وصناعياً وتجارياً ،وبدت فيها الأفكار القديمة حول مراقبة الحكومة للنشاط الاقتصادي غير معتمدة وحلت محلها أفكار جديدة تشجع حرية التحرك الاقتصادي داخل البلد الواحد ، وتدعوا لحرية التبادل التجاري بين مختلف البلدان [60] وهو ما غير في مفهوم الديمقراطية تدريجياً بحيث باتت تعرف بالليبرالية الاقتصادية ، وأصبحت معياراً للديمقراطية ومفادها **"أن يكون جميع الناس أحرار ، وان تؤمن لهم حرية تعاطي أعمالهم وحرية التنافس مع الاخرين "** وبموجب هذا المفهوم أصبح من واجب الحكومة ان تدع كل فرد وشأنه ومصلحته غير معنية باعتماد وتبني سياسات اقتصادية جديدة ، لعموم الجماعة ،لان خير الجماعة لم يكن أكثر من مجموع مصالح أفرادها ، ومادامت هذه المصالح مؤمنة فأن ذلك ينصب في خدمة الجماعة ،وما على الحكومة إلا ان تترك الافراد يمارسون نشاطاتهم الاقتصادية بحرية ، وان تحول دون أي مساس بهذه الحرية [61].

وكان أول من نادى بمبدأ الحرية الاقتصادية الفردية هم الاقتصاديون الكلاسيكيون ، ثم تبعهم النفعيون بزعامة جريمي بنتام [62].الذي عُد بدفاعه عن هذا المبدأ صلة الوصل بين فكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، منطلقاً في طروحاته بالدفاع عن الطبيعة مقدماً الدور الذي تلعبه الطبيعة على الدور الذي تلعبه الحكومة ، لأنها أي (الطبيعة) هي التي تملي القواعد ، التي يجب ان يمتثل اليها الناس وهذه القواعد المعيار الوحيد للخير والشر ،فعلى الحكومة ان تتقيد بهذا المعيار ، وان تصون توازن الطبيعة بين الخير والشر ، ولا يقتضي من الحكومة القيام بإصلاحات إيجابية واسعة ، أنما المطلوب منها على الأقل التدخل لأثابة الافراد أو معاقبتهم على الاسهام في فعل الخير أو الشر ، وبما أن الحكومة هي التي تتولى المعاقبة ، ومادام العقاب شراً بما يسببه من الألم فأن الحكومة في جوهرها شراً لابد منه [63]، وقد بلغ هذا النوع من الليبرالية الاقتصادية غايته ، فقضى على القيود التي فرضتها

المركنتليه [64] على الصناعة والتجارة ، ورفع قيمة الفرد ووسع قاعدة المواطنية ، غير أن هذه المحاسن الإيجابية لليبرالية لم تمحي مساوئها السلبية التي جمدت حركتها ، وأستبقتها متخلفة عن روح العصر ، منها مثلاً اهمال الحكومة لمسألة أعتماد سياسات مرسومة تسخر لخدمة المنفعة العامة ،فكان الأولى بها أن تصنع هذه السياسات ، وتؤمنها وتدفع بها الأمام ، ولكن ذلك لم يحصل [65] ، فحصل ان تغيرت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية دون ان تتغير السياسات الحكومية ، وراح ضحية الاهمال السياسي ، الطبقات والفئات التي وقعت عليها وطأة الثورة الصناعية التي صارت فريسة الاستغلال الناجم عن مبدأ التنافس الحر فظهرت دعوات هذه الطبقات تناشد الحكومة بالقضاء على مساوئ الرأسمالية ، وتجاوز المعنى الليبرالي السلبي للديمقراطية ، فكان على الديمقراطية الأخذ بمهام جديدة ومواجهة مستجدات المعضلات الناشئة بجدية [66].

وتعالت أصوات الاشتراكيين المثاليين ، منذ مطلع القرن التاسع لتغيير مسار العمل الرأسمالي الى الاشتراكية ، غير أن ألاشتراكية ظلت بعيدة عن التأثير في المجتمع حتى منتصف القرن التاسع عشر ، حين دخلت معتركاً جديداً عام 1848 ، بانتشار الحركات، واتساع حجم التغيرات الثورية الرامية لامتداد الديمقراطية في مختلف انحاء أوربا من فرنسا الى المانيا الى إيطاليا ،الامر الذي زاد من تشدد حركات الأحزاب السياسية اليسارية في مختلف البلاد ، فكان على الديمقراطية ، وهي في طريقها الى التقدم ان تواجه قضايا ، ومخاطر جديدة ، وان تدخل المعترك الاقتصادي ، وان تحسب حساب نقابات العمال الذين نضموا صفوفهم ، وأزدادوا وعياً بقوتهم ، وان تراعي تطلعاتهم لتجاوز الليبرالية ، وألقاء المسؤولية على عاتق الحكومة ، وحملها على مراقبة النظام الاقتصادي من خلال سن القوانين لصون حقوق العمال [67].

الخاتمة :

بعد أن تتبعنا النشأة التاريخية لفكرة الديمقراطية ، بدت لنا انها نشأة تدريجية ، ولا تنشئ وتدوم إلا إذا غرست في أرض صالحة ، وقد لا تنمو إلا من خلال تجارب عدة بعضها فاشلاً وبعضها ناجحاً وربما نجاحاً جزئياً ، ولهذا لابد أن تعاني الأمم من هذه التجارب قبل أن تستقيم في طريق الديمقراطية ، ذلك أن تحقيقها رهين بتوفر متطلباتها وبأدراك الشعوب لطرقها ، ولا يكفي استعارتها لكي تتحقق بشكل مفاجئ .

عرفت المجتمعات القديمة شكلاً أولياً من الديمقراطية ، إنما بشكلها الذي ندرسه اليوم لم تنشأ وتزدهر إلا بين الشعوب الذي بلغت طليعة الوعي الثقافي ، فازدهرت في أزهى عصر من عصور اليونان والرومان وبرزت في إنكلترا في الوقت الذي علا فيه شأنها بين الأمم ، وسرت منها الى أوربا الغربية ، وقبل ذلك شهدت نمواً محسوساً في العصور الوسطى عندما طفت على السطح الحضارتين الإسلامية والبيزنطية ، حيث جاء الإسلام بتعاليمه ،السمحة مؤكداً على مفاهيم عدة مثل الشورى ،وحقوق الانسان ، وحرية الفرد .

واقترنت الديمقراطية أيضا بالنمو الاقتصادي حيث تلازمت مع نمو الثروات والحركة التجارية كما هو الحال مع المدن التجارية في العصور الوسطى ومع انتعاش التجارة في إنكلترا في العصور الحديثة حيث ازدهرت الصناعة والتجارة ونشطت الحركة الاقتصادية للمجتمع وضعف الجمود الطبقي الذي يسود المجتمعات الزراعية .

ظلت الفكرة الديمقراطية في بعض مجتمعات العصور الحديثة شكلية أكثر منها حقيقة أو هذا ما حدث في أكثر البلدان التي اقتبستها في بداية القرن التاسع عشر ، حيث اشتهر آنذاك أمر الديمقراطية الدستورية ، مع تعاظم دور دول الديمقراطيات الكبيرة ، وعندما حاولت بعض الدول الأقتداء بها دون أن تكون مستعدة لها أخفقت في ذلك ، وظلت ديمقراطيتها شكلية يسودها حكم الأوليغاركية (الطبقة المتنفذة الثرية) .

ان شكل الحكومة هو دائماً تعبير عن المواقف الاجتماعية ، سواء أكانت هذه المواقف ظاهرة أو خفية ، ولربما فرضت الأحوال السائدة شكلاً أوليغاركيا للحكم . وعادة ما يحصل ذلك إذا ما تآكلت الشعوب خلافات جنسية أو عرقيةأو طبقية عميقة ، وإذا ما تعرضت هذه الشعوب إلى حالة من العزلة والجهل والفقر بحيث تحرمها مزايا المشاركة في الحياة الجماعية ، وإذا ماعانى الناس معضلات أجتماعية عجزوا عن تجاوزها ، فاذا ما أصبحت حياة الناس في ضنك ، وتبعثرت آمالهم ،وتهددت أرزاقهم ، وضاعت قيمهم ألقوا أنفسهم في شرك أصحاب السلطة . يتجاذبونهم أقصى اليمين وأقصى اليسار ، يعدونهم بالخلاص اذا ماقدموا حريتهم ثمناً له ، ويرتفع هذا الثمن بقدر ماتسوء ألاحوال ، وتشتد ألازمة ، ويتضاءل لذلك فرص الديمقراطية بالبقاء .

الهوامش :

[1] روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت – نيويورك ، د.ت ،ص219.

[2] أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، تقديم :سعد الفطاطري ،القاهرة ،ص42.

[3] المصدر نفسه ، ص42.

[4] الوعي (نشرة شهرية)،السنة الأولى ، العدد(3) ،بغداد ،ص8.

[5] ميشيل كيلو ،ديمقراطية تقتلها الشركات ، "الشاهد" ، السنة [14]،العدد الثالث ، بيروت ، 1999،ص82.

[6] إيرك كيلاسي ، الديمقراطية والمساواة ، ترجمة : جهيد لاوند ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد – بيروت ،2006،ص17.

[7] ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة: فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد- بيروت ،2006،ص12.

[8] الوعي (نشرة شهرية) ،المصدر السابق ،ص16.

[9] فالح عبد الجبار، التوتاليتارية ، ترجمة :حسين زينة ، دراسات عراقية ، بغداد،2008،ص6

(10) فوزي رشيد ،الشرائع العراقية القديمة ،بغداد ،1979،ص99.
(11) جورج رو ،العراق القديم ،ترجمة وتعليق، حسين علوان حسين ،مراجعة ،فاضل عبد الواحد علي ،بغداد ،1984،ص155-156.
(12) المصدر نفسه ،ص156.
(13) لمراجعة النص الذي يدون الخطاب بين جلكامش ومجلس الشيوخ يراجع :طه باقر ،ملحمة جلكامش ، بغداد ، 1980،ص98-99.
(14) فوزري رشيد ،المصدر السابق ،ص99.
(15) حسين علي طه ، ألرقابة الشعبية ، مطبعة جامعة بغداد ،بغداد ، 1986،ص15 .، عبد الرضا الطعان ، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل ،مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ص38 .
(16) بترى ،مدخل الى تاريخ الأغريق ،وأدبهم واثارهم ،ترجمة : يوتيل يوسف عزيز ،الموصل ، 1977،ص ص17-23.
(17) لمزيد من التفاصيل عن دور سقراط في الدفاع عن الديمقراطية أنظر :أي أف ستون ،محاكمة سقراط ،ترجمة :نسيم مجلي ،المجلس الأعلى للثقافة القومية للترجمة ،القاهرة ،2002،ص203-228.
(18) لمزيد من التفاصيل يراجع : محمد عبد الرحمن مرحبا ، من الفلسفة اليونانية الى الفلسفة الأسلامية ، الطبعة الثالثة ،بيروت ،1983،ص109-111.
(19) ديفيد هيلد ،المصدر السابق ،ص ص27-31.
(20) روبرت ماكيفر ،المصدر السابق ،ص223.
(21) سامي سعيد الأحمد ،تأريخ الرومان ،بغداد ،1988،ص ص123-124.
(22) باتريسيا ديلبيانو ،ترجمة أماني فوزي حبشي ،مراجعة عز الدين عناية ،هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة ،أبو ضبي ،2012،ص ص 19-43 ؛ عبد الكريم بن أبراهيم السمك ،الرق عبر التأريخ الأنساني في أحوال المعرفة (مجلة)،العدد (73) السنة الثامنة عشر ،مكتبة الملك عبد العزيز العامة ،الرياض ،شباط 2014 ، ص ص 66-69.
(23) روبرت ماكيفر ،المصدر السابق ،ص223.
(24) باتريسيا ديلبيانو ،المصدر السابق ،ص ص68-72.
(25) تشارز ورث ،الإمبراطورية الرومانية ،ترجمة رمزي عبدة جرجيس ،مراجعة :محمد صقر خفاجة ،مكتبة الأسرة ،القاهرة ،2003،ص ص220-221.
(26) روبرت ماكيفر ،المصدر السابق ،ص225.
(27) إبراهيم احمد شلبي تطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،1985،ص ص92-95.
(28) لمزيد من التفاصيل أنظر :عباس محمود العقاد ،الديمقراطية في الإسلام ،القاهرة ،د.ت ،ص ص68-72 ؛ محمد حسن الأمين ،التبليغ والسلطة، جدل الاختلاف والاجتهاد في الخطاب الديني الإسلامي ،الشاهد (مجلة) ،المصدر السابق ،ص76.
(29) صادق الحسيني الشيرازي ،السياسة من واقع الاسلام ،الطبعة الرابعة ،بيروت ،2003، ص ص252-253.
(30) سورة البقرة :الأية /256.
(31) صادق الحسيني الشيرازي ،المصدر السابق ،ص253.
(32) محمد باقر الصدر ،المدرسة القرآنية ،اعداد وتحقيق ،لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للأمام الشهيد الصدر ،الطبعة الأولى ،رقم 2001 ،ص364.
(33) صادق الحسيني الشيرازي ،المصدر السابق ،ص438.
(34) محمد حسن الأمين ،المصدر السابق ،ص78.
(35) لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين الدولة والكنيسة أنظر :هـ .و.ديفز ،أوربا في العصور الوسطى ،ترجمة :عبد الحميد حمدي محمود ،دار المعارف ،الإسكندرية ،1958، ص ص218-135 ؛ عبد الأمير محمد أمين ومحمد توفيق حسين تاريخ أوربا في العصور الوسطى ،بغداد ،1980، ص ص 85-96.
(36) لمزيد من التفاصيل أنظر : السيد الباز العريبي ،تأريخ أوربا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية للطباعة ،بيروت ،1968 ،ص ص 334-336 ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور ،حضارة ونظم أوربا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية ،بيروت ،د.ت ، ص ص335-344.
(37) سامي الشيخ ،الاصلاح البروتستانتي من المفهوم الى الشمولية ،مجلة الفكر السياسي ،اتحاد الكتاب العرب ،السنة السادسة عشرة ،دمشق،2014 ،ص ص 225-228.
(38) لمزيد من التفاصيل عن ظهور الحكومات المركزية في أوربا وتركيز السلطة بيد الملوك ،انظر :محمد محمد صالح ،تأريخ أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية (1500-1789) ،بغداد ،1982، ص ص 37-66.
(39) أرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة : حسني زينة ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد – بيروت ،2006، ص ص 18-19.
(40) طالب محيبس الوائلي ،العاهل والبارون ،ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا 1066-1949، رند للطباعة والنشر ، دمشق ،2011، ص10.

(41) وتعرف أيضا بوثيقة "العهد الأعظم " التي فرضها المجلس الكبير في إنكلترا عام 1215 على الملك جون الأول للحد من نفوذه وصلاحيات حيث تقييد سلطاته في إدارة المحاكم ،ومنع حق تشريع القوانين وفرض الضرائب وجبايتها الى ممثلي الشعب المجتمعين في مجلس خالص ، وقد شملت (63) مادة حصل من خلالها النبلاء والاقطاعين على العديد من الامتيازات .أنظر : طالب محيبس الوائلي ، المصدر السابق ،ص 32 ؛ ولمزيد من التفاصيل عن وثيقة العهد الأعظم أنظر :جيمس دورتي ،المكناكارتا ، ترجمة :مصطفى طه حبيب ،نيويورك ،1965.ص 132.

(42) لمزيد من التفاصيل عن تطور البرلمان الإنكليزي أنظر :عبد الرحمن عبد الغني ،مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوربا ،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،رام الله ،2010، ص ص20-51.

(43) لمزيد من التفاصيل عن دور مجلس العموم البريطاني في الحد من صلاحيات الملك ،أنظر عدي محسن غافل ،الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفيكتوري 01837-1901)،رسالة دكتوراه غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية التربية ،2006، ص ص13-13؛ زينب عصمت راشد ،تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ،الجزء الأول ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،د.ت ، ص ص 333-339.

(44) فرانكلين باومر ،الفكر الأوربي الحديث الاتصال والتغيير في الأفكار من 1600-1950،ج3 ،ترجمة :احمد حميد محمود ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1988، ص ص 77-78 ؛ ولمزيد من التفاصيل أنظر :عبد الرحمن عبد الغني ،المصدر السابق ، ص ص 154-166.

(45) فرانكلين باومر ،المصدر السابق ،الجزء الثالث ، ص ص 78-81.

(46) دايفيد كوشمان كويل ،النظام السياسي في الولايات المتحدة ،ترجمة :توفيق حبيب ، تقديم :علي ماهر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ،القاهرة – نيويورك ،د .ت ،ص41؛ ألان نيفر ،وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ،ترجمة :محمد بدر الدين خليل ،دار المعارف ،القاهرة ،1983، ص 83-84.

(47) لمزيد من التفاصيل أنظر :جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ،ترجمة وتقديم وتعليق : عبد العزيز لبيب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،2011، ص 16-34 ؛ فرانكلين باومر ،المصدر السابق ، ص96.

(48) فرانكلين باومر ، المصدر السابق ،الجزء الثاني ، ص11.

(49) ميلفن آي . أورفسكي ، قراءات أساسية في الديمقراطية ألامريكية ، ترجمة : شحدة فارع ،مراجعة : فاروق منصور ، دار البشير ، بيروت ، 1998، ص9 .

(50) ألمصدر نفسه ، ص13 .

(51) أميل هوبز ، ألنظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ،ترجمة : عدنان عباس علي ، دراسات مترجمة (37) ، مركز ألامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجية ، أبو ظبي ، ص7- 10

(52) جون ستيل جوردن ،أمبراطورية الثروة ، التاريخ الملحمي للقوة ألاقتصادية ألامريكية ،ترجمة : محمد مجد الدين باكير ،عالم المعرفة ، سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون الآ داب (357) ، الكويت ، 2008 ،ص 71-72 .

(53) صلاح أحمد هويدي ، دراسات في التاريخ ألامريكي ،دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر ،ألاسكندرية ، د. ت ، ص 67 – 70.

(54) ميلفن آي . أور فسكي ، ألمصدر السابق ، ص15 .

(55) المصدر نفسه ، ص 15 – 16 .

(56) المصدر نفسه ، ص16 .

(57) المصدر نفسه ، ص100.

(58) لمزيد من التفاصيل أنظر :عبد الرحمن عبد الغني ،المصدر السابق ، ص ص122-135.

(59) المصدر نفسه ، ص ص 144-154.

(60) غوستاف لوبون ،روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة :عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر ،القاهرة ،2010، ص ص191-197.

(61) المصدر نفسه ، ص 203.

(62) جريمي بنتام (1748-1832) : عالم وفيلسوف إنكليزي ،ومصلح اجتماعي ،بعد المنظر الأول في فلسفة القانون الانكلو – أمريكي ، عرف بدعواته عن النفعية وحقوق الحيوان ، والحرية الاقتصادية والفصل بين الكنيسة والدولة ، كما دعى الى حرية التعبير والمساواة بين الرجل والمرأة ، وطالب بإلغاء الرق وعقوبته الإعدام والعقوبات المدنية . توفي عام 1832 . أنظر : محمود يوسف الشوبكي النسبي والمطلق في مفهوم الدين والحق والأخلاق ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية ، مجلد (21) ، العدد(1) ، القاهرة ، 2013، ص11.

(63) فرانكلين باومر ،المصدر السابق ، ص92-93.

(64) المركنتلية : هي الروح التجارية أو المذهب الذي يعطي الصدارة للتجارة على كل الأنشطة السياسية ويخضع الحكومة لأغراض التجارية .

(65) لمزيد من التفاصيل أنظر : ديفيد هيلد ، المصدر السابق ، ص ص129-148.

(66) المصدر نفسه ، ص ص 150-151 .

(67) فرانكلين باومر ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ص ص80-8

المصادر :
القرآن الكريم :
1-سورة البقرة :الأية /256.
الأطاريح الجامعية :
1- عدي محسن غافل ،الإصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفيكتوري 01837-1901)،رسالة دكتوراه غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية التربية ،2006.
المعاجم :
1- أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، تقديم :سعد الفطاطري ،القاهرة.
الكتب العربية :
1- أبراهيم احمد شلبي نتطور الفكر السياسي دراسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت ،1985.
2- السيد الباز العريني ،تأريخ أوربا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية للطباعة ،بيروت ،1968.
3 – حسين علي طه ، الرقابة الشعبية ، مطبعة حامعة بغداد ،بغداد ، 1986 .
3- زينب عصمت راشد ،تاريخ أوربا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ،الجزء الأول ،دار الفكر العربي ،القاهرة ،د.ت.
4- سامي سعيد الأحمد ،تأريخ الرومان ،بغداد ،1988.
5- سعيد عبد الفتاح عاشور ،حضارة ونظم أوربا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية ،بيروت ،د.ت.
6- صادق الحسيني الشيرازي ،السياسة من واقع الاسلام ،الطبعة الرابعة ،بيروت ،2003.
6- صلاح أحمد هويدي ،دراسات في التاريخ ألامريكي ،دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر ، ألاسكندرية ، د. ت .
7- طالب محيبس الوائلي ،العاهل والبارون ،ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا 1066-1949، رند للطباعة والنشر ، دمشق ،2011.
8- طه باقر ،ملحمة جلكامش ، بغداد ، 1980.
9- عباس محمود العقاد ،الديمقراطية في الإسلام ،القاهرة ،د.ت.
10- عبد الأمير محمد أمين ومحمد توفيق حسين تاريخ أوربا في العصور الوسطى ،بغداد ،1980.
11- عبد الرضا الطعان ، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد .1985 .
11- عبد الرحمن عبد الغني ،مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوربا ،المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،رام الله ،2010.
12- فالح عبد الجبار، التوتاليتارية ، ترجمة :حسين زينة ، دراسات عراقية ، بغداد،2008.
13- فوزي رشيد ،الشرائع العراقية القديمة ،بغداد ،1979.
14- محمد باقر الصدر ،المدرسة القرآنية ،اعداد وتحقيق ،لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للأمام الشهيد الصدر ،الطبعة الأولى ،رقم 2001.
15- محمد صالح ،تأريخ أوربا من عصر النهضة حتى الثورة الفرنسية (1500-1789) ،بغداد ،1982.
16- محمد عبد الرحمن مرحبا ، من الفلسفة اليونانية الى الفلسفة الاسلامية ، الطبعة الثالثة ،بيروت ،1983.

الكتب المعربة :
1- أرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة : حسني زينة ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد – بيروت .
2- ألان نيفر ،وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ،ترجمة : محمد بدر الدين خليل ،دار المعارف ،القاهرة ،1983.
3- أي أف ستون ،محاكمة سقراط ،ترجمة :نسيم مجلي ،المجلس الأعلى للثقافة القومي للترجمة ،القاهرة ،2002.
4- أميل هوبز ، النظام السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة : عدنان عباس علي ، دراسات مترجمة (37) ،مركز ألامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2009 .
5- إيرك كيلاسي ، الديمقراطية والمساواة ، ترجمة : جهيد لاوند ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد – بيروت ،2006.
6- باتريسيا ديلبيانو ،ترجمة أماني فوزي حبشي ،مراجعة عز الدين عناية ،هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ،أبو ضبي ،2012.
7- بترى ،مدخل الى تاريخ الأغريق ،وأدبهم واثارهم ،ترجمة : يوتيل يوسف عزيز ،الموصل ، 1977.
8- تشارز ورث ،الإمبراطورية الرومانية ،ترجمة رمزي عبدة جرجيس ،مراجعة :محمد صقر خفاجة ،مكتبة الأسرة ،القاهرة ،2003.
9- جان جاك روسو ،في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ،ترجمة وتقديم وتعليق : عبد العزيز لبيب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،2011.
10- جورج رو ،العراق القديم ،ترجمة وتعليق، حسين علوان حسين ،مراجعة ،فاضل عبد الواحد علي ،بغداد .
11- جون ستيل جوردن ، أمبراطورية الثروة ، التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية ألامريكية ، ترجمة : محمد مجد الدين باكير ، عالم المعرفة ،سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (357) ، الكويت ، 2008 .

12- جيمس دورتي ،المكناكارتا ، ترجمة :مصطفى طه حبيب ،نيويورك ،1965.
13- دايفيد كوشمان كويل ،النظام السياسي في الولايات المتحدة ،ترجمة :توفيق حبيب ، تقديم :علي ماهر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ،القاهرة – نيويورك ،د .ت.
14- ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة: فاضل جتكر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد- بيروت ،2006.
15- روبرت ماكيفو ، تكوين الدولة ، ترجمة : حسن صعب ، بيروت – نيويورك.
16- غوستاف لوبون ،روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة :عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر ،القاهرة ،2010.
17- فرانكلين باومر ،الفكر الأوربي الحديث الاتصال والتغيير في الأفكار من 1600-1950،الجزء الثالث ،ترجمة :احمد حميد محمود ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،1988.
18- ميلفن آي . أور فسكي ، قراءات أساسية في الديمقراطية ألامريكية ، ترجمة : شحدة فارع ، مراجعة : فاروق منصور ، دار البشير ، بيروت ، 1998.
19- هـ .و.ديفز ،أوربا في العصور الوسطى ،ترجمة :عبد الحميد حمدي محمود ،دار المعارف ،الإسكندرية ،1958.

المجلات :

1- الوعي (نشرة شهرية)،السنة الأولى ، العدد(3) ،بغداد.
2- سامي الشيخ ،الاصلاح البروتستانتي من المفهوم الى الشمولية ،مجلة الفكر السياسي ،اتحاد الكتاب العرب ،السنة السادسة عشرة ،دمشق،2014.
3- عبد الكريم بن أبراهيم السمك ،الرق عبر التأريخ الأنساني في أحوال المعرفة (مجلة)،العدد (73) السنة الثامنة عشر ،مكتبة الملك عبد العزيز العامة ،الرياض ،شباط 2014.
4- محمود يوسف الشوبكي النسبي والمطلق في مفهوم الدين والحق والأخلاق ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية ، مجلد (21) ، العدد(1) ، القاهرة ، 2013.
5- ميشيل كيلو ،ديمقراطية تقتلها الشركات ، "الشاهد" ، السنة (14)،العدد الثالث (163) ،بيروت ، 1999.